

المبحث الاول الملامح العامة لسوق التأمين المصري

مُقَدِّمَةٌ:

لصناعة التأمين في مصر دور رائد في حماية الاقتصاد القومي والمواطنين وممتلكاتهم حيث تضمن الوفاء بالتعويضات والالتزامات لحملة وثائق التأمين بما يؤمن حاضريهم ومستقبلهم ويحفظ ثرواتهم كما تعمل على توزيع عبء الخطر بإعادة التأمين في الأسواق العالمية فتؤمن الاقتصاد القومي ضد المخاطر التي يتعرض لها.

وقد تطور هيكل سوق التأمين في مصر ومر بعدة مراحل في ضوء تطور القوانين والتشريعات الخاصة بالنشاط التأميني ليصبح إلى ما هو عليه الآن وتبعاً لذلك حدث تطور في الأقساط وتنامي الوعي التأميني بتوسع نشاط التأمين وزيادة عدد الشركات وزيادة رأسمالها وتتناول في هذا الفصل النقاط التالية :

أولاً: تطور نشاط التأمين في مصر .

ثانياً : الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في مصر .

ثالثاً : وضع سوق التأمين المصري .

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: تطور نشاط التأمين في مصر

مر قطاع التأمين في مصر بعدة مراحل يمكن تقسيمها كما يلي :

أ. من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٥٥ :

بدأ نشاط التأمين في مصر في منتصف القرن التاسع عشر وكان هذا النشاط يزاول عن طريق عدد من شركات القطاع الخاص وفروع وتوكيلات لشركات أجنبية جاوز عددها ١٣٠ شركة وتوكيلاً بهدف توفير التغطيات التأمينية للجاليات الأجنبية الموجودة

في مصر في ذلك الوقت للتأمين على ممتلكاتهم وتجارتهم ثم أنشأت بعد ذلك الشركات الوطنية حيث تم إنشاء الشركات التالية^(١):

- ١ - شركة التأمين الأهلية والتي تأسست عام ١٩٠٠ وهى أول شركة تأمين مصرية .
- ٢ - شركة الإسكندرية للتأمين وقد تأسست عام ١٩٢٠ وهى تختص بعمليات التأمينات العامة.
- ٣ - شركة الشرق للتأمين وقد تأسست عام ١٩٣١ .
- ٤ - شركة مصر للتأمين وقد تأسست عام ١٩٣٤ .
- ٥ - شركة التوفير المصرية وقد تأسست عام ١٩٣٦ .
- ٦ - شركة إسكندرية للتأمين على الحياة وقد تأسست عام ١٩٣٩ .

ثم تم إنشاء خمس شركات تأمين بعد ذلك هم شركة الإدخار، وشركة التأمين التجارية المصرية، وشركة النيل للتأمين، وشركة الاقتصاد الشعبى، وشركة التأمينات.

♦ القوانين والقرارات المنظمة للتأمين في هذه الفترة

كانت عقود التأمين تخضع لأحكام القانون المدنى إضافة إلى بعض الأحكام المتعلقة بالتأمين البحرى الواردة في قانون التجارة البحرى وذلك حتى صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وقد خضع لأحكام هذا القانون كافة الهيئات المصرية والأجنبية التى تزاوّل أعمال التأمين داخل مصر فيما عدا هيئات التأمين البحرى وإعادة التأمين وهيئات تكوين الأموال.

أما الهيئة المختصة بالإشراف والرقابة فقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٢ بالقرار الوزارى لوزير المالية رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٦ وأوضحت في مادتها الأولى «إنشاء مكتب للتأمين يقوم بتنفيذ أحكام القانون» وقد تطور المكتب إلى إدارة ثم مراقبة للتأمين كانت أساس إنشاء مصلحة التأمين فيما بعد .

(١) محمد محمود إبراهيم الكاشف، قياس مدى حاجة السوق المصرية لشركات تأمين جديدة، الاتحاد المصرى للتأمين، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١-١٧ .

ولسد الثغرات التي أسفر عنها القانون السابق صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن إخضاع جميع هيئات التأمين وإعادة التأمين للرقابة وإلزامها بتقديم ميزانية وكشوف حسابات وفقاً لنماذج ومواعيد محددة كما نص على ضرورة توافر هامش يسر مالي^(١) وهكذا امتدت أحكام الإشراف والرقابة إلى الهيئات التي كانت مستثناة في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ كما قرر القانون إنشاء مصلحة التأمين كجهاز مستقل للإشراف والرقابة على هيئات التأمين^(٢).

كذلك صدر قانون التأمين الإجبارى على السيارات رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .
ب. من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٧٢^(٣).

بعد العدوان الثلاثى على مصر تم التخلص من السيطرة الأجنبية على سوق التأمين فقد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ الذى تم بمقتضاه تمصير جميع شركات التأمين الأجنبية وتحويل عملياتها السارية إلى الشركات المصرية وأعطى القانون مهلة لا تتجاوز خمس سنوات للشركات القائمة لتنفيذ أحكامه وقد خلا السوق المصرى بعد صدور القانون من جميع الأجانب والخبراء الفنيين إلا قليل من المصريين وبعد انقطاع الصلة بالسوقين البريطانى والفرنسى ظهرت الحاجة إلى إنشاء سوق إعادة تأمين وطنية وتم إنشاء الشركة المصرية لإعادة التأمين في نهاية عام ١٩٥٧ بمشاركة من شركات التأمين المصرية وكان الهدف من إنشاء هذه الشركة هو زيادة القدرة الاستيعابية لسوق التأمين المصرى والاحتفاظ داخل البلاد بمزيد من أقساط إعادة التأمين بدلاً من أن تدفع لشركات إعادة التأمين في الخارج.

(١) المقصود بهامش اليسر المالى أن أى شركة تأمين يجب أن تزيد قيمة أصولها عن إلزاماتها بصفة مستمرة بالقدر الذى يحدده القانون.

(٢) خيرى سليم، الإشراف والرقابة في ضوء المتغيرات التى جرت في سوق التأمين المصرى، مجلة الحارس، العدد ٨١-٨٢، ١٩٩٣، ص ٦.

(٣) منى محمود فراج، آثار تحرير التجارة الدولية على قطاع التأمين وإعادة التأمين في إطار اتفاقيات جولة اورجواي، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ٩٦-٩٧.

كما تم إدماج شركات التأمين حتى أصبح عددها أربع شركات مملوكة ملكية كاملة للدولة وهم شركة مصر للتأمين والشرق للتأمين وشركة التأمين الأهلية بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين.

القوانين والقرارات المنظمة للتأمين في هذه الفترة

صدرت عدة قوانين في هذه الفترة كان أهمها ما يلي :

- ١- صدر القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون هيئات التأمين.
- ٢- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين في مجال الهيئة المختصة بالإشراف والرقابة: صدر القانون رقم ٨٩٩ في ١٦/١٢/١٩٦١م بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للتأمين بغرض الإشراف على تخطيط وتوجيه قطاع التأمين وبهذا حدث تطور خطير في الإشراف والرقابة فالدولة هي المالكة من خلال المؤسسة وهي المشرفة من خلال المصلحة ورغم اختلاف دور كل منهما تعارضت الاختصاصات عملياً وفي عام ١٩٦٦ تم إدماج المصلحة في المؤسسة.
- ٣- صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٣٦ عام ١٩٦٥ بإدماج مصلحة التأمين في المؤسسة المصرية العامة للتأمين.
- ٤- صدر القرار الجمهوري رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٥ الخاص بإدماج بعض شركات التأمين حتى أصبح عدد شركات التأمين ثلاث شركات بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين .

ج. من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٤^(١).

كان لاتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية أثر كبير في صدور قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي أدى إلى تحول صناعة التأمين في مصر حيث تم إنشاء شركتين تأمين بالمنطقة الحرة هما:

(١) منى محمود فراج، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧-٩٩ .

- ١ - الشركة العربية الدولية للتأمين، وقد تأسست عام ١٩٧٦.
 - ٢ - الشركة المصرية الأمريكية للتأمين، وقد تأسست عام ١٩٧٧.
- كما تم إنشاء شركات تأمين خاصة في هذه الفترة هم:
- ١ - شركة قناة السويس للتأمين، وقد تأسست عام ١٩٧٩.
 - ٢ - شركة المهندس للتأمين، وقد تأسست في ١٩٨٠.
 - ٣ - شركة الدلتا للتأمين، وقد تأسست في ١٩٨٠.
 - ٤ - (AIG) للتأمين وهي الفرعونية للتأمين سابقاً وقد تأسست عام ١٩٩٣ م.
 - ٥ - المجموعة العربية المصرية للتأمين اميج^(١)، وقد تأسست عام ١٩٩٣ م.
- ثم أنشأت الشركة المصرية لضمان الصادرات بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ بغرض تشجيع وتنمية الصادرات المصرية.
- ♦ القوانين والقرارات المنظمة للتأمين في هذه الفترة
- ١ - صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن شركات التأمين كما تناول أحكام خاصة بإعادة التأمين (الحصة الإلزامية للشركة المصرية) في مواده (٩ و ١٠) وكان هذا القانون قاصراً تشوبه الثغرات حيث تعكس تسميته تقلص وظيفة الدولة الرقابية كما أنه لم يتضمن أى عقوبات لذلك بدت الرقابة ضعيفة ولم تحقق أهدافها.
 - ٢ - في مجال الهيئة المختصة بالإشراف والرقابة: صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٦ بإلغاء المؤسسة وإنشاء الهيئة المصرية العامة للتأمين لتحل محلها.

(١) المجموعة العربية المصرية للتأمين (أميج) هي المستثمرون المتحدون سابقاً.

الجدول رقم (٢)

مقارنة الأرقام الخاصة بسوق التأمين لعام ١٩٨١/١٩٨٢ وعام ١٩٩٣/١٩٩٤

وجه المقارنة	١٩٨٢/١٩٨١	١٩٩٤/١٩٩٣	معدل النمو
حقوق المساهمين	٧.٥	٥١٥.٠	%٦٧٦٦.٦
رأس المال	١١.٥	٢٨٧.٧	%٢٤٠١.٧
الاحتياطيات	١٩.٠	٨٠٢.٧	%٤١٢٤.٧
جملة	٣٢.٥	١٧٦١.٠	%١٢٢٩.١
حقوق حملة الوثائق	١٩٥.٠	٢٢٤٢.٠	%١٠٤٩.٧
تأمينات حياة	٣٢٧.٥	٤٠٠٣.٠	%١١٢٢.٣
تأمينات عامة	٨.٢	٤٩٣.٠	%٥٩١٢.٢
جملة	٣٣٥.٧	٤٤٩٦.٠	%١٢٣٩.٣
مخصص تقلبات الخسائر	٦٦.٥	٦٤١٩.٠	%٩٥٥٢.٦
جملة حقوق حملة الوثائق	٣٠.٧	٢٨١.٦	%٨١٧.٣
الاستثمارات	١٥٨.٩	١٠٣٤.٠	%٥٥٠.٧
الأقساط	١٨٩.٦	١٣١٥.٦	%٥٩٣.٩
تأمينات حياة			
تأمينات عامة			
جملة			

المصدر : سامي نجيب، التحولات الاقتصادية وآثارها على صناعة التأمين، الاتحاد المصري للتأمين، ٢٠٠١، ص ٥٤٠.

نظراً لقصور أحكام القانون رقم ١١٩ في فرض رقابة فعالة على النشاط التأميني في مصر وحتى يمكن لصناعة التأمين مواكبة العصر فقد صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ م^(١) الخاص بالإشراف والرقابة على التأمين في مصر لتنظيم أوضاع سوق التأمين المصري.

(١) ألغى قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بشركات التأمين كما ألغى القرار الجمهوري رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٦.

كما ألغى قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٦ الخاص بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتأمين وأقر في مادته السادسة على إنشاء هيئة عامة تسمى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين يكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتتبع الوزير المختص ويكون مقرها مدينة القاهرة، كما حدد اختصاصات الهيئة وأغراضها. وقد حقق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ أهدافه وأعطى دفعة قوية لصناعة التأمين في مصر تؤكد لها مقارنة الأرقام الخاصة بسوق التأمين في مصر عام ١٩٨١/١٩٨٢ بأرقام عام ١٩٩٣/١٩٩٤ في الجدول رقم (٢).

د. من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١١:

شهد سوق التأمين في مصر في هذه الفترة العديد من التغيرات أهمها:

١. تم توفيق أوضاع الشركة المصرية الأمريكية للتأمين^(١) والعربية الدولية للتأمين للعمل داخل سوق التأمين المصري حيث كانتا تعملان بنظام المناطق الحرة طبقاً لأحكام قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

٢. تبنت وزارة الاستثمار منذ العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تنفيذ خطة لإصلاح وتطوير قطاع التأمين وذلك بهدف توسيع حجم القطاع وزيادة معدلات نموه وجذب وتعبئة المدخرات من أجل تمويل الاستثمار وقد تم تنفيذ ما يلي:

أ. إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة لزيادة فعاليتها وزيادة التنافسية وذلك من خلال:

- تأسيس الشركة القابضة للتأمين من خلال دمج شركة مصر للتأمين والشرق للتأمين والأهلية للتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٠٦ بما يحقق التوازن بين اعتبارات التكامل في خدمات التأمين واعتبارات الحجم الاقتصادي الأمثل لتعظيم الربحية

(١) الشركة المصرية الأمريكية للتأمين تم بيعها لشركة إيس للتأمين والشركة العربية الدولية للتأمين تم توفيق أوضاعها بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٤ للعمل داخل السوق المصري من خلال شركتي اليانز للتأمين حياة وعامة.

وترشيد التكلفة وقد تم الدمج الفعلي اعتباراً من ٢٠٠٧/١٢/٤ بحيث انتهى الأمر إلى شركتين فقط هما مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة وفقاً لتعديلات قانون الاشراف والرقابة الذي أوجب الفصل بين أنشطة تأمينات الحياة والممتلكات في شخصيتين اعتباريتين مستقلتين^(١).

• إنشاء شركة مصر لإدارة الأصول العقارية بقرار وزير الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٧ وهي تابعة للشركة القابضة للتأمين وتتولى إدارة الأصول العقارية للشركات التابعة للشركة القابضة للتأمين بكفاءة من خلال إدارة متخصصة تعمل على تنمية المحفظة العقارية^(٢).

ب. تعديل القوانين المنظمة لقطاع التأمين فقد تم العمل على تدعيم البنية التشريعية لقطاع التأمين ليواكب المتغيرات الجديدة ومناخ المنافسة المرتقبة نتيجة اتفاقية الجاتس وهي (تحرير هيكل سوق التأمين - تحرير الأسعار والتعريفات - تقوية الدور الرقابي لهيئة الاشراف والرقابة بالسوق).

ج. تطوير الإطار المحاسبي لنشاط التأمين ليتواءم مع المعايير الدولية وذلك من خلال إلزام شركات التأمين وإعادة التأمين بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع المعايير الدولية وفقاً للقرار الوزاري رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٧ ويهدف هذا القرار إلى قيام شركات التأمين وإعادة التأمين بإعداد ونشر قوائمها المالية بما يتفق مع قواعد الإفصاح والشفافية المقبولة دولياً.

د. تطوير الخدمات التأمينية فقد تم العمل على تطوير الخدمات التأمينية المختلفة من خلال تخفيض تكلفة المعاملات وتطوير القواعد والإجراءات المنظمة لها على النحو التالي:

(١) سمير متولى، صناعة التأمين في مصر عبر قرن ونصف، الاتحاد المصرى للتأمين، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٠١.

(٢) تطوير قطاع التأمين، الخدمات المالية غير المصرفية، من موقع وزارة الاستثمار مصر، تاريخ الزيارة ٢٠١٤/١٢/١٠ الساعة ١٢:٢٥ منتصف الليل

<http://www.investment.gov.eg/ar/NBFS/Insurance/Pages/DataAndKeyFigures.aspx>

- إعادة النظر في الرسوم المفروضة على أقساط التأمين لتوفير الخدمة التأمينية بتكلفة أقل وإتاحتها لفئة أكبر من المجتمع بصدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بتخفيض الدمغة النسبية بنسبة ٥٠٪.
- تطوير نشاط تأمينات الحياة واستحداث وثائق وتغطيات جديدة تتفق مع تطور إحتياجات العملاء وتفعيل قنوات تسويقية جديدة مثل التأمين البنكي.
- تعديل لائحة صندوق الضمان الحكومي لضمانات أرباب العهد لتحقيق إدارة أفضل وتوظيف أكفأ لموارد هذا الصندوق بصدور القرار الوزاري رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٠٦ م.
- تطوير القواعد والشروط المنظمة للتأمين من المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الإضرار التي تلحق بالغير بصدور القرار الوزاري رقم ٣٥١/٣٥٢ لسنة ٢٠٠٨ م.
- ٥. إصلاح نظام التأمين الإجباري على السيارات من خلال صدور القانون الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية ليحل محل القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥.
- و. تطوير نظم صناديق التأمين الخاصة والمعاشات الاختيارية فقد تم إعداد مشروع قانون جديد لصناديق التأمين الخاصة وشركات المعاشات الاختيارية يحل محل القانون الحالي رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة حيث يهدف هذا المشروع لإعادة تنظيم صناديق التأمين الخاصة تنظيمًا متكاملًا من جميع الوجوه مع إتاحة المجال لإنشاء شركات للمعاشات الاختيارية وإيجاد تنظيم قانوني لها بهدف المساعدة على مد مظلة المعاشات لكافة شرائح المجتمع.

ز. حرصت الدولة على توفير بعض التغطيات الاجبارية كالمسئولية المدنية الناجمة استعمال المصاعد وتوفير بعض التغطيات القومية مثل تغطية الحوادث الشخصية في الحج والعمرة والتغطية التأمينية لمشروع حاسب لكل بيت ووثيقة التأمين من أخطار المترو والقطارات.

أهم القوانين والقرارات المنظمة في هذه الفترة

١. صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ لمواكبة مرحلة فتح السوق للمنافسة الأجنبية نتيجة اتفاقية الجاتس وفيما يلي عرض لأهم ملامح التعديل في القانون : -

- السماح بالمساهمة الأجنبية في رأس المال المصري للشركات المباشرة بنسبة ٤٩٪ وبنسبة ١٠٠٪ لشركات إعادة التأمين.
- حظر الجمع بين مزاوله تأمينات الأشخاص والتأمينات العامة.
- السماح بإنشاء فروع جديدة للتأمين بعد تقسيمها إلى فرعين رئيسيين وذلك بإعطاء مجلس إدارة الهيئة الحق في أن يصدر قرار بتحديد تأمينات أخرى وفروعها.
- تشجيع ممارسة التأمين التعاوني .

٢. صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٩٨ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر استكمالاً للهيكل التشريعي في ظل تحرير السوق وقد تضمن ما يلي:

- يجوز للقطاع الخاص أن يمتلك أسهماً في رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين المملوكة بالكامل للدولة.
- يجب أن تكون أسهم الشركة اسمية .
- يحظر على أي شخص طبيعي بغير طريق الميراث أو على الشخص الاعتباري أن

(١) حسنى حامد، دور هيئات الاشراف في الرقابة على النشاط التأمينى وتنظيم قطاع التأمين التجربة المصرية، بحث مقدم لمؤتمر آفاق التأمين العربية والواقع الجديد، دمشق - سوريا، ١-٢ يونيو ٢٠٠٥، ص ٥-٨.

يتملك ١٠٪ فأكثر من رأس مال الشركة المصدر إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد ويقع باطلا أي تصرف يخالف ذلك وفي حالة تملك الشخص الطبيعي بالميراث ما يزيد على النسبة المذكورة (١٠٪) يتعين عليه أن يوفق أوضاعه طبقاً للقواعد التي تحددها الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ أيلوله هذه الزيادة ولا يترتب على ملكيته لما يزيد على هذه النسبة دون توفيق أوضاعه في المهلة المشار إليها أية حقوق عن الزيادة في الجمعية العامة في الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو في اختيار أعضاء المجلس.

٣. صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والذي يستهدف:

- انتقال أسلوب الرقابة على كافة المنشآت المزاوله لنشاط التأمين وإعادة التأمين إلى أسلوب الرقابة على أساس تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية بما يساهم بفاعليه في الحفاظ على حقوق حملة وثائق التأمين.
- رفع الحد الأدنى لرأس مال شركة التأمين إلى مبلغ ٦٠ مليون جنيه والسماح للشخصيات الاعتبارية بمزاولة مهنة الوساطة في التأمين.
- تنظيم مشاركة البنوك في تسويق المنتجات التأمينية وذلك للنهوض بهذا الأسلوب الذي أثبت فاعليته على مستوى الدول العربية والأجنبية.

٤. صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية والذي بموجبه تم إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية وإلغاء ثلاثة هيئات حلت الهيئة الجديدة محلها وهي الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشؤون التمويل العقاري وقد نص القانون المشار إليه على أن يعمل بأحكامه بدءاً من يوم ١/٧/٢٠٠٩.

وقد اتجهت مصر إلى تطبيق هذا الدمج نظراً لثلاث اسباب انطبقت على بلدان العالم

وهي:

أ. ظهور أنشطة وأدوات مالية غير خاضعة لأي رقابة لعدم وقوعها تحت اختصاص أى هيئة محددة لتداخل وتعارض أكثر من جهة رقابية.

ب. تكامل وتنوع الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات والشركات العاملة في مجال التمويل غير المصرفي في العصر الحديث .

ج. الحاجة إلى حشد وتجميع الموارد البشرية والمادية والخبرات المتوافرة لدى الجهات الحكومية المعنية بالتمويل في جهة واحدة حتى يكون لديها القدرة على مزاوله النشاط الرقابي الذي يحتاج إلى خبرات خاصة وموارد قد لا تتاح لدى عدد من الجهات الرقابية المتعددة .

ولقد صاحب جميع المراحل السابقة التدريب المستمر للكوادر البشرية علي مستوي قطاع التأمين المصري وذلك في جميع المجالات التأمينية بهدف مواجهة تحديات مستجدات المراحل المختلفة مع التركيز بصفة أساسية علي الخبرة الاكتوارية كما أنفرد سوق التأمين المصري بإنشاء قسم متخصص للخبرة الاكتوارية بكلية التجارة جامعة القاهرة وذلك بهدف معالجة النقص والندرة في هذا المجال علي مستوي السوق العربي.

وقد تزايد عدد شركات التأمين العاملة في السوق المصرية حتى أصبح عددها (٣٠) شركة في هذه الفترة نوضحها في النقطة التالية.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في مصر

يقصد بقطاع التأمين مجموعة الشركات والهيئات العاملة في هذا المجال سواء كانت هيئات رقابية أو شركات تزاوّل النشاط وطبقاً للمادة الثانية^(١) من قانون الإشراف والرقابة رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ يتكون قطاع التأمين في مصر من^(٢):

(١) المادة الثانية من قانون الإشراف والرقابة معدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ .

(٢) الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، ٢٠١٣، ص ٩٨.

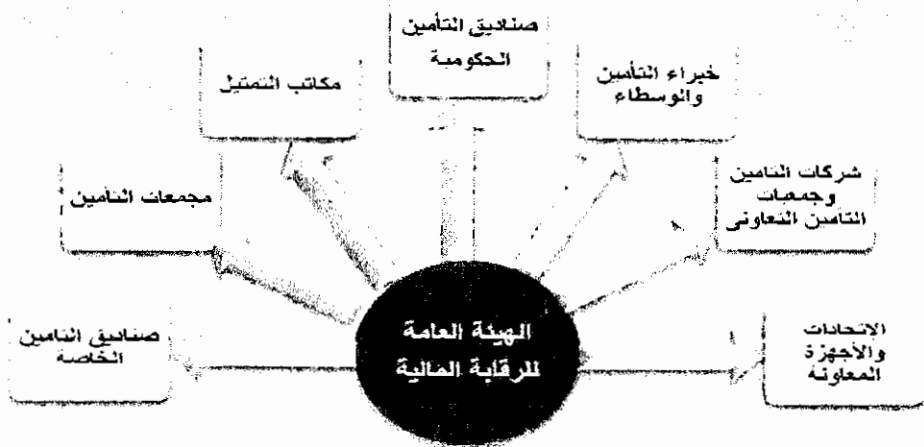
١ - الهيئة العامة للرقابة المالية .

٢ - المنشآت التي تزاوّل التأمين وإعادة التأمين وهم :

(شركات التأمين وإعادة التأمين - جمعيات التأمين التعاوني - صناديق التأمين الخاصة
صناديق التأمين الحكومية - مجمعات التأمين - خبراء التأمين والوسطاء - مكاتب
التمثيل).

٣ - الاتحادات والأجهزة المعاونة .

شكل رقم (١) قطاع التأمين المصري



الجدول رقم (٣)

شركات التأمين وإعادة التأمين التي تعمل في عام ٢٠١٤ في السوق المصري

مصر للتأمين	شركات قطاع عام تزاوّل فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط
مصر لتأمينات الحياة	شركات قطاع عام تزاوّل فروع تأمينات الأشخاص فقط
قناة السويس للتأمين	شركات قطاع خاص تزاوّل جميع فروع التأمين
المهندس للتأمين	
الدلتا للتأمين	
AIG ايجيبت للتأمين	
المجموعة العربية المصرية للتأمين	شركات قطاع خاص تزاوّل فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط
البيانز للتأمين - مصر	
ايس للتأمين - مصر	
رويال للتأمين	
بيت التأمين المصري السعودي	
بوا ايجيبت للتأمين	
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات والمسئوليات	
وثاق للتأمين التكافلي - مصر	
اسكان للتأمين	
أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	
طوكيو مارين جينرال تكافل	
المشرق العربي للتأمين التكافلي ممتلكات	
الفرعونية الأمريكية لتأمينات الحياة (أليكو)	شركات قطاع خاص تزاوّل فروع تأمينات الأشخاص فقط
التجاري الدولي للتأمين على الحياة	
البيانز لتأمينات الحياة - مصر	
إيس لتأمينات الحياة	
كيبو إن بي لتأمينات الحياة	
المصرية للتأمين التكافلي على الحياة	
أروب للتأمين على الحياة - مصر	
البنائية السويسرية للتكافل العائلي	
طوكيو مارين مصر هاملي تكافل	
قناة السويس لتأمينات الحياة	
الدلتا لتأمينات الحياة	
المهندس لتأمينات الحياة	
المصرية لضمان الصادرات	شركة لضمان الصادرات منشأة بالقانون رقم ٢١ لسنة ٩٢
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	جمعيات التأمين التعاوني

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، القاهرة،

٢٠١٤، ص ١٤.

ثالثاً: وضع سوق التأمين المصري:

يتم بيان وضع سوق التأمين المصري من خلال النقاط التالية :

أ. مؤشرات الأداء التأميني خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١١):

نتناول فيما يلي تقييم أهم مؤشرات الأداء التأميني في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١١) من خلال دراسة تطور (الأقساط - التعويضات - الاستثمارات) لشركات التأمين ككل ومساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال بعض الجداول، دون التعرض للتأمين التكافلي حيث يتفرد المبحث الرابع بالفصل الثالث بتوضيح أثر نظام التأمين التكافلي في مصر على قطاع التأمين.

جدول رقم (٤) تطور الأقساط عن عمليات الاكتتاب المباشر و عمليات إعادة التأمين الوارد و تمثيلها في إجمالي الأقساط على مستوى السوق خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٢)

الأرقام بالآلاف جنيه

السنة	إجمالي الأقساط	إجمالي الأقساط المباشرة					إجمالي الأقساط المتكافلية				
		إجمالي الأقساط	إجمالي الأقساط المباشرة	إجمالي الأقساط المتكافلية	إجمالي الأقساط المتكافلية	إجمالي الأقساط المتكافلية	إجمالي الأقساط	إجمالي الأقساط المباشرة	إجمالي الأقساط المتكافلية	إجمالي الأقساط المتكافلية	إجمالي الأقساط المتكافلية
٢٠٠١/٢٠٠١	٧١.٤٨٩	١٥٦٣٢٢٣	٢٢٨٣٧١٢	٩٧٪	١٦١١٣	١٦١١٣	٣٪	٢٣٥٢٨٢٥	٢٣٥٢٨٢٥	٢٣٥٢٨٢٥	٢٣٥٢٨٢٥
٢٠٠٢/٢٠٠٢	٩٣٩٢٧٧	١٩٤٥٠١١	٢٨٨٤٣٨٨	٩٧٪	٩٠.٦٩	٩٠.٦٩	٣٪	٢٩٧٤٤٥٧	٢٩٧٤٤٥٧	٢٩٧٤٤٥٧	٢٩٧٤٤٥٧
٢٠٠٣/٢٠٠٣	١٣٣٨٤٦٩	٢٤٦٤٢١١	٣٨٠.٢٦٨٠	٩٦٪	١٤٧٧٦١	١٤٧٧٦١	٤٪	٣٦٥٠.٤٤١	٣٦٥٠.٤٤١	٣٦٥٠.٤٤١	٣٦٥٠.٤٤١
٢٠٠٤/٢٠٠٤	١٥٢١٧٣١	٢٧٦٧.٦١	٤٢٨٨٧٩٢	٩٧٪	١٢١٥٤٠	١٢١٥٤٠	٣٪	٤٤١٠.٣٣٢	٤٤١٠.٣٣٢	٤٤١٠.٣٣٢	٤٤١٠.٣٣٢
٢٠٠٥/٢٠٠٥	١٧٨٧٥٣٣	٢٨٠٣٥٠٠	٤٥٩١٠٣٣	٩٧٪	١٤٦٦٣٠	١٤٦٦٣٠	٣٪	٤٧٣٧٦٦٣	٤٧٣٧٦٦٣	٤٧٣٧٦٦٣	٤٧٣٧٦٦٣
٢٠٠٦/٢٠٠٦	٢٤١٣١٤٢	٣٢٧٣٨.٢	٥٦٨٩٩٤٤	٩٧٪	١٦٩٥٧٣	١٦٩٥٧٣	٣٪	٥٨٥٦٥١٧	٥٨٥٦٥١٧	٥٨٥٦٥١٧	٥٨٥٦٥١٧
٢٠٠٧/٢٠٠٧	٣٢٧٧٨٢٦	٤١٦٩٩٥٠	٧٤٤٧٧٧٦	٩٦٪	٢٩٧٤٢١	٢٩٧٤٢١	٤٪	٧٧٦١٨٤٧	٧٧٦١٨٤٧	٧٧٦١٨٤٧	٧٧٦١٨٤٧
٢٠٠٨/٢٠٠٨	٣.٦٧٧٧٠	٤٧٥٠.٢٣٨	٧٨١٧١٩٨	٩٥٪	١.٠٤٤	١.٠٤٤	٥٪	٨١٨٦٤٩٩	٨١٨٦٤٩٩	٨١٨٦٤٩٩	٨١٨٦٤٩٩
٢٠٠٩/٢٠٠٩	٣٦.٧٨١١	٥١٧٣٨٢٤	٨٧٨١٦٣٥	٩٥٪	١٧٢١٦	١٧٢١٦	١٢٪	٩٢٧٦٧٤٨	٩٢٧٦٧٤٨	٩٢٧٦٧٤٨	٩٢٧٦٧٤٨
٢٠١٠/٢٠١٠	٣٩٩٩٧٣٣	٥٦٥٥٤٢١	٩٦٥٥١٤٩	٩٥٪	٦.٢٤	٦.٢٤	١.٠٪	١٠.١٣٥٢٤٣	١٠.١٣٥٢٤٣	١٠.١٣٥٢٤٣	١٠.١٣٥٢٤٣

المصدر: تم تركيب هذا الجدول بواسطة الباحثة، البيانات الواردة بالكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية الأعداد من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١.

يلاحظ من الجدول رقم (٤) ما يلي:

١. تعتمد الشركات بصفة أساسية على عمليات الاكتتاب المباشر في السوق المحلي حيث تتراوح نسبة الأقساط المحصلة عن عمليات الاكتتاب المباشر ما بين ٩٥٪ كحد أدنى و ٩٧٪ كحد أقصى خلال الفترة محل الدراسة .

٢. اتجه الأقساط المباشرة إلى التزايد على مدار الفترة ولكن بمعدلات نمو متذبذبة.

٣. ترتفع الأهمية النسبية لتأمينات الممتلكات في سوق التأمين المصري بينما تنخفض الأهمية النسبية لتأمينات الأشخاص ويلاحظ ذلك من خلال مقارنة أرقام الأقساط على مدار الفترة ويرجع ذلك بدرجة أولى إلى التوسع في نظم التأمين الاجتماعي وصناديق التأمين الخاصة في السوق المصري مما يقلل من الطلب على تأمينات الأشخاص.

٤. يلاحظ ارتفاع معدل نمو الأقساط المباشرة لتأمينات الأشخاص عن معدل نمو أقساط تأمينات الممتلكات على الرغم من عدم اقبال الأفراد بصورة كبيرة على التأمين على الحياة وقد يفسر ذلك بارتفاع أقساط بعض الوثائق وبالتالي يرتفع معدل النمو وبالإضافة إلى ذلك هناك شركات لا تقوم بإلغاء الوثائق المطلوب إلغائها إلا بعد نهاية السنة المالية وبعد إعداد حساباتها وقوائمها المالية مما يضخم حجم الأقساط بهذه الوثائق الملغاة.

٥. انخفاض الأهمية النسبية لأقساط إعادة التأمين الوارد بالنسبة لإجمالي الأقساط حيث تراوحت نسبتها ما بين ٣٪ كحد أدنى و ٥٪ كحد أقصى من إجمالي الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة.

٦. تزايد إجمالي الأقساط على مدار الفترة ولكنها لم تتزايد بمعدلات نمو ثابتة فقد تأرجحت معدلات النمو ما بين الارتفاع والانخفاض وقد تحقق أعلى معدل نمو عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ حيث بلغ ٣٣٪.

التأمين التكافلي ومدى تطبيقه في مصر .. دراسة مقارنة

جدول رقم (٥) تطور الأقساط الصادرة و صافي الأقساط المحتفظ بها و نسبتهما إلى إجمالي الأقساط على مستوى السوق خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٢)
الأرقام بالآلاف جنية

البيان	الأقساط (إعادة التأمين الصادر)	معدل نمو الأقساط الصادرة	نسبة الأقساط الصادرة إلى إجمالي الأقساط	صافي الأقساط المحتفظ بها	معدل نمو صافي الأقساط المحتفظ بها	نسبة صافي الأقساط المحتفظ بها إلى إجمالي الأقساط
٢٠٠٢/٢٠٠١	٨٨٢٩٧٦		%٣٨	١٤٦٩٨٤٩		%٦٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١١٦٨٩٧٢	%٣٢	%٣٩	١٨٠٥٤٨٥	%٢٣	%٦١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦٣٩٢٧١	%٤٠	%٤١	٢٣١١١٧٠	%٢٨	%٥٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٨٦٥٣١٠	%١٤	%٤٢	٢٥٤٤٩٧٢	%١٠	%٥٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٧٨٢٣٤٤	%٤٠	%٣٨	٢٩٥٥٣١٩	%١٦	%٦٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٦٨٠٢٤	%١٦	%٣٥	٣٧٨٨٤٩٣	%٢٨	%٦٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٣٩٩٥٦٦	%١٦	%٣١	٥٣٦٢٢٨١	%٤٢	%٦٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٥٩٠٦٨٦	%٨	%٣٢	٥٥٩٥٨١٣	%٤	%٦٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦٩٥٠١٤	%٤	%٢٩	٦٥٨١٧٣٤	%١٨	%٧١
٢٠١١/٢٠١٠	٢٩٢١٩٦٤	%٨	%٢٩	٧٢١٣٢٧٩	%١٠	%٧١

المصدر : تم تركيب هذا الجدول بواسطة الباحثه من البيانات الواردة بالكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري ، الهيئة العامة للرقابة المالية الإعداد من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) ما يلي:

١. اتجهت أقساط إعادة التأمين الصادر إلى الارتفاع خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ وانخفضت في عام ٢٠٠٦ ثم ارتفعت مرة أخرى من عام ٢٠٠٧ لتصل إلى أعلى قيمة لها في عام ٢٠١١ والتي بلغت ٢.٩٢١ مليون جنية .
٢. ارتفاع نسبة الأقساط الصادرة إلى إجمالي الأقساط من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٥ ثم انخفاضها من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١١ حيث سجلت أدنى نسبة ٢٩٪.
٣. تزايد صافي الأقساط المحتفظ بها خلال الفترة إلا أنها لم تتزايد بمعدلات نمو ثابتة .
٤. يلاحظ ارتفاع نسبة صافي الأقساط المحتفظ بها إلى إجمالي الأقساط خلال الفترة ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة صافي الأقساط المحتفظ بها لتأمينات الاشخاص بينما تنخفض نسبة صافي الأقساط المحتفظ بها لتأمينات الممتلكات على مدار الفترة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال جدول رقم (٦).

التأمين التكافلي ومدى تطبيقه في مصر .. دراسة مقارنة

جدول رقم (٦) ثقل الأمتار لصناعة وصافي الأمتار المحققة بها وسجلها إلى إجمالي الأمتار لتأمين الأشخاص والممتلكات على مستوى شمول خلال الفترة (٢٠٠٩، ٢٠١٠)											
البيان	لصناديق إعادة التأمين الخاص			إجمالي الأمتار			صافي الأمتار المحققة بها			إجمالي	
	الخصص	ضريبة إلى إجمالي الأمتار	ممتلكات	ضريبة إلى إجمالي الأمتار	ممتلكات	الخصص	ضريبة إلى إجمالي الأمتار	ممتلكات			
٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٣٥٤٤	%٥	٨١٤٣٦	%٢	٨٨٢٤٧٥	٧٢٠٤٨٩	١٦٢٢٣٣٦	٢٣٥٢٨٢٥	%١٥	٧٨٢٩٠٥	%١٨
٢٠٠٩/٢٠١٠	٤٩٩٢٢	%٤	١٦٢٧٠٤٩	%٥	١١٨٩٥٧٢	٤٣٢٣٧٧	١٠٣٥٠٠٠	٨٩٧٤٥٤	%٦	٩٠٨٠٢٩	%١٥
٢٠٠٩/٢٠١٠	٥٠٥٨٤	%٤	١٥٨٨١٨٩	%٦	١٢٣٢٠٧	١٣٣٨٤٦٩	٢٨١١٩٧٢	١٢٨٧٨٨٥	%٦	١٠١٢٢٨٦	%٢
٢٠٠٩/٢٠١٠	٨٠٥٧	%٥	١٧٨٤٨٤٢	%٦	١٨٦٥٣٦	١٥٢١٧٣٩	٢٨٨٨٦٠٩	٤٤١٠٣٣٢	%١٥	١٤٤١٢٩٤	%٢٨
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٤٥٢	%٥	١١٨٧١٩٢	%٥	١٧٨٢٤٤٤	١٧٨٧٥٣٣	٢٥٠٠١٢	١٤٢٢٨٨١	%١٥	١٢٩٢٢٧٨	%٤
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٠٢٥٢٧	%٤	١٩٦٥٤٤٨	%٥	٢٠٨٠١٤٤	٢٤١٣٤٤٢	٣٤٤٣٣٧٥	٥٨٦٥١٧	%٦	١٤٧٩٢٧	%٤
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٠٩٠٩١	%٣	٢٢٩٢٢٧٥	%٢	٢٢٩٤٥٢٩	٢٢٩٤٤٧٢	٢٢٩٤٤٧٢	٢٧٢١٨٤٧	%٧	٢١٧٣٨٤٦	%٤
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٢٧٠٢٨	%٤	٢٤٢٣٦١٨	%٨	٢٥٩٠٦٨٦	٢٥٩٠٦٨٦	٢٥٩٠٦٨٦	٢٤٥١١١٦	%٦	٢٤٤١٤٩٧	%٢
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٨٢٧٥	%٤	٢٥٤١٧٣٩	%٥	٢٦٥٠٠١٤	٢٦٥٠٠١٤	٢٦٥٠٠١٤	٢٤٧٢٧٥٢	%٦	٢٤١٤٩٨٢	%٥
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٧٤١٦١	%٤	٢٧٤٧٨٠٣	%٥	٢٨٢٩٦٦١	٢٨٢٩٦٦١	٢٨٢٩٦٦١	٢٨٢٩٦٦١	%٦	٢٢٨١٢٣	%٥

المصدر: تم تركيب هذا الجدول بواسطة البعثة من البيانات الواردة في سجلات الإحصائي السنوي وسجل التأمين المصري، البعثة العامة لدراسة التأمينية الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٠.

حيث يوضح الجدول:

١. ضآلة نسبة العمليات الصادرة من تأمينات الأشخاص إلى اجمالي العمليات لتأمينات الأشخاص ويتضح ذلك من خلال متابعة نسب أقساط إعادة التأمين الصادر لتأمينات الأشخاص إلى اجمالي الاقساط لتأمينات الأشخاص فهي تتراوح بين ٣٪ و ٥٪ على مدار الفترة ويقابل ذلك ارتفاع صافي الأقساط المحتفظ بها من عمليات تأمينات الأشخاص على مدار الفترة والتي تراوحت بين ٩٥٪ و ٩٧٪.
٢. تمثل أقساط إعادة التأمين الصادر لتأمينات الممتلكات أهمية كبرى بالنسبة لاجمالي أقساط تأمينات الممتلكات مقارنة بتأمينات الأشخاص فقد تراوحت النسبة ما بين ٤٥٪ و ٦٢٪ على مدار الفترة مما يشير إلى ضعف الطاقة الاحتفاظية لشركات التأمين في تأمينات الممتلكات كما اتجهت هذه النسبة إلى الانخفاض منذ عام ٢٠٠٦ وصاحبها ارتفاع نسبة صافي الأقساط المحتفظ بها لتأمينات الممتلكات إلى إجمالي أقساط الممتلكات لتحقيق أعلى نسبة في عام ٢٠١١ حيث بلغت ٥٥٪.

٢. تمثل أقساط اعادة التأمين الصادر لتأمينات الممتلكات أهمية كبرى بالنسبة لاجمالي أقساط تأمينات الممتلكات مقارنة بتأمينات الأشخاص فقد تراوحت النسبة ما بين ٤٥٪ و ٦٢٪ على مدار الفترة مما يشير إلى ضعف الطاقة الاحتفاظية لشركات التأمين في تأمينات الممتلكات كما اتجهت هذه النسبة إلى الانخفاض منذ عام ٢٠٠٦ وصاحبها ارتفاع نسبة صافي الأقساط المحتفظ بها لتأمينات الممتلكات إلى إجمالي أقساط الممتلكات لتحقيق أعلى نسبة في عام ٢٠١١ حيث بلغت ٥٥٪.

التأمين التكافلي ومدى تطبيقه في مصر .. دراسة مقارنة

جدول رقم (٧) تطور التعويضات المدفوعة ونسبتها إلى الأقساط المحصلة عن عمليات الاكتتاب المباشر وعمليات إعادة التأمين الواردة على مستوى السوق

خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١١)

الأرقام بالآلاف جنية

النوع	التعويضات المعمدة عن عملات الأكتاف المباشرة	معامل نمو التعويضات المعمدة عن الإجمالي المحصلة	نسبة التعويضات المعمدة إلى إعادة التأمين الوارد	معامل نمو التعويضات المعمدة عن إعادة التأمين الوارد	نسبة التعويضات المعمدة إلى إعادة التأمين الوارد	إجمالي التعويضات المعمدة	نسبة إجمالي التعويضات إلى إجمالي الأرباح
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٨٥٢١٦٦	%٨١	٣٥.٦٧	%٨١	%٨٠	١٨٨٧٢٣٣	%٨٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٨٤٦٥٤٢	%٦٤	٣٨.٣١	%٦٤	%٦٣	١٨٨٤٥٧٤	%٦٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦٥٧٦٢١	%٤٤	٤٣٩٨٠	%٤٤	%٤٣	١٧.١٦.٠١	%٤٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٣٨٨٨٩٨	%٥٦	٤٩.٥٢	%٥٦	%٥٥	٢٤٣٧٩٥٠	%٥٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٤٣٩٢١٦	%٧٥	٦٣٥٤٣	%٧٥	%٧٤	٢٥.٢٧٥٩	%٧٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٦٦٧٥٢٢	%٦٤	٤٥٢٢٩	%٦٤	%٦٢	٣٧١٢٧٦١	%٦٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٢١٥٩٣٥	%٥٧	٨٤٥١٠	%٥٧	%٥٥	٤٣.٠٤٤٥	%٥٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٨٨٦٧٢٨	%٦٣	٢٦٤٩٢٨	%٦٣	%٦٣	٥١٥١٦٥٦	%٦٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٢٤٥١٣٥	%٦٠	٢٥٣٣٤٢	%٦٠	%٥٩	٥٤٩٨٤٧٧	%٥٩
٢٠١١/٢٠١٠	٥٥٨٦٨٣٥	%٥٨	٢٧٩٢.٧	%٥٨	%٥٨	٥٨١٦٠.٤٢	%٥٨

المصدر: تم تركيب هذا الجدول بواسطة الباحث من البيانات الواردة بالكتب الإحصائية السنوية لصندوق التأمين العصري، الهيئة العامة للرقابة المالية الأعداد من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١.

يلاحظ من الجدول رقم (٧) ما يلي:

١. تتحمل شركات التأمين تعويضات تمثل نسبة كبيرة من الأقساط لعمليات الاكتتاب المباشر ويتضح ذلك من خلال تطور نسبة التعويضات المسددة إلى الأقساط المحصلة للاكتتاب المباشر فقد تخطت هذه النسبة ٥٠٪ في معظم السنوات .
٢. ارتفاع التعويضات المسددة عن عمليات الاكتتاب المباشر خلال الفترة بمعدلات نمو متذبذبة باستثناء عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ حيث انخفضت فيهما التعويضات المسددة.
٣. تذبذب نسبة التعويضات المسددة إلى الأقساط المحصلة عن عمليات إعادة التأمين الوارد ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة فقد سجلت أعلى نسبة عام ٢٠٠٩ حيث بلغت ٧٢٪ وأدنى نسبة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث بلغت ٢٧٪.

٤. ارتفاع التعويضات المسددة عن إعادة التأمين الوارد خلال الفترة بمعدلات نمو متذبذبة باستثناء عام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ حيث انخفضت.
٥. ارتفاع نسبة إجمالي التعويضات المسددة إلى إجمالي الأقساط المحصلة على مدار الفترة فقد تخطت هذه النسبة ٥٠٪ في معظم السنوات بسبب ارتفاع التعويضات المسددة عن عمليات الاكتتاب المباشر وذلك باستثناء عام ٢٠٠٤ فقد بلغت نسبتها ٤٣٪.

جدول رقم (٨) تطور التعويضات المحصلة ونسبتها إلى الأقساط المسددة عن عمليات إعادة التأمين الصادر على مستوى السوق خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٢)					
الأرقام بالآلاف جنية					
النسبة	تعويضات إعادة التأمين الصادر	معدل نمو التعويضات المحصلة عن إعادة التأمين الصادر	معدل نمو الأقساط المسددة	نسبة التعويضات إلى الأقساط	النسبة
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٧١١٤٥	١١٪	٨٨٢٩٧٦	٣٢٪	١١٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨١٣٨٠٩	٣٦٪	١١٦٨٩٧٢	٤٠٪	٧٠٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٢٣٩٣٤	٨١٪	١٦٣٩٢٧١	١٤٪	٢٢٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩٤٦٣٦٧	٥٨٪	١٨٦٥٣٦٠	٤٠٪	٥١٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤٩٣٩٢٨	٧٠٪	١٧٨٢٣٤٤	١٦٪	٨٤٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٣٨٢١٨٧	١١٪	٢٠٦٨٠٢٤	٨٪	١٧٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٢٨٢٥٠	١١٪	٢٣٩٩٥٦٦	٨٪	٥١٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٩٣٧١٠	٦٪	٢٥٩٠٦٨٦	٨٪	٤٢٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٢٩٨٨٥	٣٪	٢٦٩٥٠١٤	٨٪	٣٨٪
٢٠١١/٢٠١٠	١٠٦٣٦١٥		٢٩٢١٩٦٤		٣٦٪

المصدر: تم تركيب هذا الجدول بواسطة الباحث من البيانات الواردة بكتاب الإحصاء السنوي لسوق التأمين المصري، الهيئة العامة لترقية التأمين من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١

يلاحظ من الجدول رقم (٨) ما يلي:

١. انخفاض التعويضات المحصلة عن إعادة التأمين الصادر خلال الفترة حيث حققت معدلات عجز باستثناء الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠١١ حققت معدلات نمو.
٢. إن أقساط إعادة التأمين الصادرة تحقق معدلات نمو خلال الفترة باستثناء عام ٢٠٠٦ حققت معدل عجز مقارنة بالتعويضات المحصلة عن إعادة التأمين الصادر والتي حققت معدلات عجز معظم الفترة مما يعني جودة العمليات الصادرة.

التأمين التكافلي ومدى تطبيقه في مصر .. دراسة مقارنة

٣. تذبذب نسبة التعويضات المحصلة إلى الأقساط المسددة عن عمليات إعادة التأمين الصادر خلال الفترة فقد حققت أعلى نسبة في عام ٢٠٠٢ حيث بلغت ١١٠٪ وانخفضت إلى ٧٠٪ و ٣٢٪ في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي ثم ارتفعت في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لتصل إلى ٥١٪ و ٨٤٪ على التوالي وانخفضت في عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٦٧٪ واستمرت في الانخفاض حتى عام ٢٠١١ حيث وصلت لأدنى نسبة ٣٦٪ على مدار الفترة .

جدول رقم (٩) تطور استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين وفقاً للمخصص لتحويل حملة الوثائق والاستثمارات الحرة والأهمية النسبية لها ومعدلات نموها خلال الفترة (٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩)												
بيان	استثمارات مخصصة لتحويل حملة الوثائق						استثمارات حرة		إجمالي الاستثمارات			
	تأمينات عامة			جملة استثمارات مخصصة			إجمالي		إجمالي			
	النسبة إلى إجمالي الاستثمارات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	
النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	النسبة إلى أصل التحويلات	
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٣٦٦٣٨٢	٣٩٪	٥٦٠١٢٤٢	١٪	١٠٩٣٠٦٢٥	٨٪	٢٩١٧١٦٤	١٪	١٣٥١٧٧٨١	٨٪	١٤٦٨٨٢٩٨	٨٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٧٧٠٨١٦	٣٩٪	٦١٣٠٨١٧	١٪	١١٩٠٣٦٧٤	٩٪	٢٧٨١٦١٥	١٪	١٤٦٨٨٢٩٨	٨٪	١٤٦٨٨٢٩٨	٨٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦٤٨٠٢٩٩	١١٪	٦٦٨٨١٦٤	١٢٪	١٢٠٦٦٤٣٣	٩٪	٢٨٨٧٧٥٠	١٠٪	١٥٥٥٣٩٠٨	١١٪	١٥٥٥٣٩٠٨	١١٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٧٥٥٧١٧	١٠٪	٦٣٠٦٣٦٣	١٤٪	١٤١٣١١٨٠	١٠٪	٢٩٨٠٧٩٨	٨٪	١٦٠١٢٤٤٨	٨٪	١٦٠١٢٤٤٨	٨٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٢٤٧٩١٠	٣٩٪	٧١٨٣٩٢٢	٣٨٪	١٤٤٣٠٩١٣	٣٪	٤٧٩٢٠٠٤	٩٪	١٨٧١٠١١٧	١٠٪	١٨٧١٠١١٧	١٠٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٣٠٤٦٨٧	٣٩٪	٧٩١٢٢٢١	٣٨٪	١٦٩٥٠٠٠٤	١١٪	٤٩٦٧٦٤٥	١٢٪	٢١٢٥٧٧٧٢	١٦٪	٢١٢٥٧٧٧٢	١٦٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠١٩٩٩١٧	٣٩٪	١٠١٠١٥٨١	٣٥٪	٢١٠٦١٩٩٨	٢١٪	٧٧٧٧٢٢٦	٢٩٪	٢٨٩٩٨٧٩٤	٢١٪	٢٨٩٩٨٧٩٤	٢١٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٤٥٢٧١٧	٤٠٪	١٧٧٠٥٨١	٣٤٪	٢١٢٢٥٢٨٦	٢٠٪	٧٢٨٥٢٢٦	١٪	٢٨٩١٠١١١	٤٪	٢٨٩١٠١١١	٤٪
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣٨٣٦٦١٦	٤٤٪	١٠٩٢٤٥٤	٣١٪	٢٤٧٠٠٧٠	١١٪	١٩٥١٠٤٢	١٧٪	٢١٧١١١١٢	١٠٪	٢١٧١١١١٢	١٠٪
٢٠٠٠/٢٠٠٠	١٥٠٦٤٧٧٠	٤٥٪	١٤٤٤٧٧٢	٣٥٪	٢٨٤٥٩٤٢٢	١٤٪	٢٩٨٨٢٢١	١٥٪	٢٢٤٧٧٧٨٢	١٪	٢٢٤٧٧٧٨٢	١٪

المصدر: تم تركيب هذا الجدول بواسطة البرنامج من البيانات الواردة بالكتاب الأصلي الصادر عن سوق التأمين المصري، اللجنة العامة للقوائم المالية الأحدث من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١.

المصدر: تم تركيب هذا الجدول بواسطة الباحث من البيانات الواردة بالكتاب الأصلي الصادر عن سوق التأمين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية الأمانة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١١.

يلاحظ من الجدول رقم (٩) ما يلي:

١. ارتفاع نسب إجمالي الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق إلى إجمالي الاستثمارات فقد تراوحت بين ٧٢٪ كحد أدنى و ٨٤٪ كحد أعلى على مدار الفترة

بينما انخفضت نسب الاستثمارات الحرة إلى اجمالي الاستثمارات على مدار الفترة فلم تتخطى نسبة ٢٨٪ كأعلى نسبة محققة في عام ٢٠٠٨ حيث تعمل شركات التأمين على زيادة نسب الاستثمارات المخصصة لحملة الوثائق بما يحقق لهم الامان ويمكنها من سداد التزاماتها تجاههم .

٢. تقارب نسب الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة وثائق تأمينات الاشخاص مع نسب الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة وثائق التأمينات العامة على مدار الفترة .
٣. تزايد مبالغ الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة وثائق تأمينات الاشخاص إلا أنها لم تنمو بمعدلات نمو ثابتة أو مرتفعة خلال الفترة ويتضح ذلك من خلال استعراض معدلات نموها خلال الفترة .

٤. لم تتسم بالاستقرار مبالغ الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة وثائق التأمينات العامة خلال الفترة ويتضح ذلك من تتبع معدلات نموها فقد تزايدت من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥ ثم انخفضت في عام ٢٠٠٦ وارتفعت مرة أخرى في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ثم انخفضت مرة أخرى عام ٢٠٠٩ حيث حققت معدل عجز قدرة ٣٪ ثم عاودت الارتفاع من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ .

٥. لم تتسم بالاستقرار نسب الاستثمارات الحرة إلى اجمالي الاستثمارات خلال الفترة فقد انخفضت من ١٩٪ عام ٢٠٠٣ إلى ١٦٪ عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ثم ارتفعت عام ٢٠٠٦ إلى ٢٣٪ لتصل إلى ٢٨٪ عام ٢٠٠٨ وانخفضت مرة أخرى عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧٪ وواصلت الانخفاض لتصل إلى ٢٠٪ عام ٢٠١١ .

٦. تذبذب قيم الاستثمارات الحرة خلال الفترة ويتضح ذلك من خلال استعراض معدلات النمو لها خلال الفترة .

٧. على الرغم من تزايد قيم اجمالي الاستثمارات على مدار الفترة فقد زادت من ١.٣٥٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٣.٥٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١١ إلا أنها لم تنمو بمعدلات ثابتة خلال الفترة ويتضح ذلك من استعراض معدلات نموها خلال الفترة حيث نمت بمعدلات متقاربة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ ما بين ٦٪ و ٨٪ ثم

التأمين التكافلي ومدى تطبيقه في مصر .. دراسة مقارنة

ارتفع معدل نموها إلى ١١٪ و ١٤٪ في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي وتحقق أعلى معدل نمو لها عام ٢٠٠٨ فقد بلغ ٣٦٪ وحقت معدل عجز عام ٢٠٠٩ ثم عاودت الارتفاع عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ليكون معدل نموها ١٠٪ و ١١٪ على التوالي .

جدول رقم (١٠) تطور صافي الاستثمارات و حقوق حملة الوثائق و حقوق المساهمين ومعدلات نموها خلال الفترة (٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠٢، ٢٠٠١)											
الأرقام بالآلاف جنية											
العام	صافي الاستثمارات			حقوق حملة الوثائق			حقوق المساهمين			معدل نمو حقوق حملة الوثائق	معدل نمو صافي الاستثمارات
	المخصص	مستحقات	إجمالي	المخصص	مستحقات	إجمالي	المخصص	مستحقات	إجمالي		
٢٠١١/٢٠١٠	٥٣١٢٦٦	٧٥١٨٥٢٣	١٢٨١٤٧٨٩	٤٢٣٨١٤٥	٨٠٨٥٩٨٩	١٢٣٢٤١٣٤	٢٥٩١٨٣٧	٢٤٣٨٤٢٢	٢٢٣٨٤٢٢	١٠٪	١٠٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٩٣٠٩٢٣	٨١٤٨٨٨٠	١٤٠٧٩٧٢٣	١٠٤٣٣٦٨٥	١٠٤٣٣٦٨٥	٢١٨٧٢٨٣	٢٨١٧٢٨٣	٢٨١٧٢٨٣	٢٨١٧٢٨٣	١٠٪	١٠٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٩٧٥١١٢	٨٥٧٨١٧٧	١٠٥٥٣٩٠٩	١١٢٧٨٦٤	٥٠٧٤٤٨	١١٢٧٨٦٤	٢٩٢٢٥٤٢	٢٩٢٢٥٤٢	٢٩٢٢٥٤٢	٨٪	٨٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٤٣٢٨٨٨	٩٣٧٨١٨٠	١٠١١٢٧٨٨	١٢٥١٥٤٠	٥٢٢٩٨٨٢	١٢٥١٥٤٠	٣١٩٦٦٤٢	٣١٩٦٦٤٢	٣١٩٦٦٤٢	٨٪	٨٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨٢٢٩١٦٩	١٠٣٥٥٩٧	١٨٢٩٧٧٦٦	١٢٢٩٥٤٠٧	٦٠٢٠٢٣٤	١٢٢٩٥٤٠٧	٢٤٢٣٠٥٩	٢٤٢٣٠٥٩	٢٤٢٣٠٥٩	٨٪	٨٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٨٤١١٢٧	١١٤٦٤٤٣	٢١٢٥٧٦٦٠	١١٩٩٠٩٤٥	٦٨٠٧٠٨٠	١١٩٩٠٩٤٥	٣٨٧٥٥٤٢	٣٨٧٥٥٤٢	٣٨٧٥٥٤٢	١٢٪	١٢٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣٢٩١٧٣٢	١٥٢٣٢٣٢٢	٢٨٩٩٠٠٥٠	١٢٦٢٥٨٥٠	٨٠٣٥٠٤٧	٢٠٧٠٠٨٩٧	٢٣٢٣٢٣٦	٢٣٢٣٢٣٦	٢٣٢٣٢٣٦	٨٧٪	٨٧٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤٠٠١٦٦٥	١٤٩٠٨٩٥٠	٢٨٩١٠٦٦٥	١٤١٩٦٣١٦	٨٢٢٣٦٤٦	٢٢٤١٩٥٨	٥٠٠٠٠٧٥	٥٠٠٠٠٧٥	٥٠٠٠٠٧٥	٢٥٪	٢٥٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢٧١٠٩٩١	١٥٠٠٠١٢٥	٢٦٧١١١٦٦	١٢٣٥٠٧٢٤	٨٦٩٠٩٧٤	٢٥٠٤١٧٠٨	١٥١١٩٤٤	١٥١١٩٤٤	١٥١١٩٤٤	٢٪	٢٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤٣٧١٠٩٩	١٥٩٧٦٦٩٢	٢٥٣٤٧٧٨٢	١٨٣٧٠٩٠٣	٤٥٢٢٩٣٤	٢٧٨٩٢٨٣٧	١٥٥٤٢٣٧	١٥٥٤٢٣٧	١٥٥٤٢٣٧	٥٪	٥٪

المصدر : تم تجميع هذا الجدول بواسطة الباحثة من بيانات الوزارة وبكتاب الإحصائي المصري لمعوق التأمين المصري ، الهيئة العامة للإحصاء الإصدار من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١ .

يلاحظ من الجدول رقم (١٠) ما يلي:

١. تزايد قيم صافي الاستثمارات المحققة خلال الفترة لكل من تأمينات الأشخاص والممتلكات باستثناء عام ٢٠٠٩ التي انخفضت فيه نظراً لانخفاض صافي الاستثمارات المحققة لتأمينات الممتلكات فقد حققت معدل عجز قدرة -٠.٣٪ ويتضح ذلك من خلال تتبع تطور معدل نمو صافي الاستثمارات خلال الفترة حيث نجد أنها نمت ولكن بمعدلات نمو غير ثابتة حيث حققت أدنى معدل نمو لها ٨٪ عام ٢٠٠٥ ومعدل عجز عام ٢٠٠٩ وأعلى معدل نمو ٣٦٪ عام ٢٠٠٨ .
٢. تزايد مبالغ حقوق حملة الوثائق على مدار الفترة لكل من تأمينات الأشخاص والممتلكات نظراً لزيادة العمليات التأمينية ويتضح ذلك من خلال استعراض

تطورها خلال الفترة فقد تزايدت من ٩.٣٢٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ إلى ٢٧.٨٩٣ مليار جنيه عام ٢٠١١ إلا أنها لم تتزايد بمعدلات نمو ثابتة خلال الفترة حيث حققت أدنى معدل نمو ٨٪ عام ٢٠٠٩ وأعلى معدل نمو ٢٦٪ عام ٢٠٠٨ .

٣. تزايد مبالغ حقوق المساهمين خلال الفترة لكل من تأمينات الاشخاص والممتلكات فقد حققت معدلات نمو مختلفة خلال الفترة باستثناء عام ٢٠٠٩ حققت معدل عجز قدرة ٢٥٪ نظراً لانخفاض حقوق المساهمين لتأمينات الممتلكات وقد تحقق أدنى معدل نمو لها في عام ٢٠١٠ والذي بلغ ٢٪ وأعلى معدل نمو لها في عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٨٧٪ .

جدول رقم (١١) تطور (فائض / عجز) النشاط التأميني ومعدل نموه خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٢) (القيمة بالآلاف جنيه)						
البيان	اشخاص	معدل نمو	ممتلكات	معدل نمو	إجمالي	معدل نمو
٢٠٠٦/٢٠٠١	٢٥٤٩		٤١٨٨٣٧		٤٢١٣٨٦	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٤١٣٠٠	١٠٤٧٪	٣٤٩٤١٤	١٧٪	٣٢٥٢٨٤	٢٣٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٤٢٢٠	٢٠٨٪	٣٧٩٨٠٢	٩٪	٤٥٤٠٢٢	٤٠٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١١٣٩٩٥	٥٤٪	٥٢١٨٩٦	٣٧٪	٦٣٥٨٩١	٤٠٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤٩٥١٥	٣١٪	٢٦٩٩٣٨	٤٨٪	٤١٩٤٥٣	٣٤٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٣٠١٩	٣١٪	٣٦٥٠٨٩	٣٥٪	٤٦٨١٠٨	١٢٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٧٩٣٤	٦٣٪	٥٩٥٧٩٤	٦٣٪	٦٣٣٧٢٨	٣٥٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٥٥٢٩٢	٣٠٩٪	٧٦٨٧١٧	٢٩٪	٩٢٤٠٠٩	٤٦٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤٠٨٨٧	٩٪	١٤٩١٣٠	٨١٪	٢٩٠٠١٧	٦٩٪
٢٠١١/٢٠١٠	٣٨٣٩٧	٧٣٪	٤٧٤٧٧٣	٢١٨٪	٥١٣١٧٠	٧٧٪

المصدر : تم تركيب هذا الجدول بواسطة البلعنة من البيانات الواردة بالكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري . الهيئة العامة للرقابة المالية الأعداد من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١ .

يلاحظ من الجدول رقم (١١) ما يلي:

١. تحقق فائض لعمليات تأمينات الاشخاص خلال الفترة باستثناء عام ٢٠٠٣ الذي تحقق فيه عجز قدرة ١٣٠.٢٤ مليون جنيه وحققت معدلات عجز في خمس اعوام هم ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ في حين حققت معدلات نمو في الأعوام الباقية.

٢. تزايد فائض عمليات تأمينات الممتلكات خلال الفترة حيث حقق معدلات نمو باستثناء الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ تناقص الفائض محققا معدلات عجز قدرها -١٧٪ و -٤٨٪ و -٨١٪ على التوالي .

٣. تزايد إجمالي فائض نشاط التأمين على مستوى الفترة باستثناء الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ فقد تحققت معدلات عجز قدرها -٢٣٪ و -٣٤٪ و -٦٩٪ على التوالي ويلاحظ لارتفاع الأهمية النسبية للتأمينات العامة عن تأمينات الأشخاص خلال الفترة فقد ألغى التزايد في فائض التأمينات العامة أثر التناقص في فائض تأمينات الأشخاص على المستوى الإجمالي في حين تناقص في بعض السنوات أى أنه هو المؤثر.

جدول رقم (١٢) تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة العوامل والأسعار الجارية وبالمليون جنيه)			
السنوات	التأمين	نسبة مساهمة قطاع التأمين	إجمالي الناتج المحلي
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٧٥	%٠,١٩	٣٥٤٥٦٣,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧٦٥	%٠,٢٠	٣٩٠٦١٩,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٣٠,٢	%٠,١٨	٤٥٦٣٢٧,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨٩٤,٣	%٠,١٨	٥٠٦٥١١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٧٤,٧	%٠,١٧	٥٨١١٤٤,١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٤٢٦,٥	%٠,٣٤	٧١٠٣٨٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٨٧٦	%٠,٣٤	٨٥٥٣٠١,٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٢٤٥,٦	%٠,٣٣	٩٩٤٠٥٥,١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٨٥٥	%٠,٣٤	١١٥٠٥٩٠
٢٠١١/٢٠١٠	٤٢٨٣	%٠,٣٣	١٣٠٩٩٠,٦

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى مصر، المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصرى السنوية والربع سنوية، منشور على الموقع الموضح، تاريخ الزيارة ١٤/١١/٢٠١٥ الساعة ١٢ ظهراً
<http://www.mop.gov.eg>

يوضح الجدول رقم ١٢ تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ:

١. ضائلة مساهمة قطاع التأمين المصرى في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١١ إذ لم ترتفع نسبة المساهمة عن ٠,٣٤٪ كما تحققت أدنى نسبة مساهمة عام ٢٠٠٦.

ب. معوقات نمو صناعة التأمين في مصر:

يرجع النمو البطيء لسوق التأمين المصري إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي^(١):

١. يعتبر نقص الوعي التأميني لدى الأفراد أحد أهم العوامل الأساسية التي تؤثر على صناعة التأمين في مصر والذي يرجع أساساً إلى انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية بنسبة كبيرة بين أفراد المجتمع.
٢. انخفاض مستوى دخول الأفراد، كما أن كل زيادة في الدخل لا تعادل الزيادة السكانية.
٣. الميل الشديد للاستهلاك وإشباع الحاجات الفسيولوجية فمعظم الأفراد يوجهون دخولهم لشراء سلع استهلاكية.
٤. انخفاض رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين الوطنية مقارنة بالشركات العالمية مما يجعلها أقل من مستوى المنافسة مع الشركات الوافدة إلى السوق.
٥. تسرب مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي إلى الدول المتقدمة كإعادة تأمين نظراً لعدم كفاية الطاقة الاحتياطية في السوق المحلي.
٦. انخفاض الطاقة الاستيعابية المستغلة حيث أن متوسط الطاقة الاستيعابية المستغلة لشركات التأمين في السوق المصري لا يتجاوز ١٨٪ من الطاقة الاستيعابية المتاحة بالسوق وربما يرجع ذلك إلى التزايد المستمر في حقوق المساهمين ودخول شركات جديدة السوق وأيضاً انخفاض الوعي التأميني لدى جمهور المستهلكين.
٧. إخفاق شركات التأمين بشكل عام في انتهاج برامج عمل تحقق لها النمو بشكل مناسب ومطرود من عام إلى آخر نتيجة التركيز المستمر على عنصر المنافسة السعريه في تسويق الخدمة التأمينية دون الاهتمام بتطوير الخدمة .
٨. اتجاه شركات التأمين نحو أنواع التأمين ذات المخاطر المحدودة والمحسوبة والمدعمة بالقانون مثل التأمين على السيارات وتجنب أنواع التأمين التي تنطوي

(١) الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، بحث الرؤية المستقبلية للجات، ب.س. نشر، ص ١٣ - ١٤.

على مخاطر أعلى وقد أدى ذلك إلى التركيز على التأمين الجزئي وإلى الحد من القدرة على التوسع ومواجهة المنافسة الخارجية

٩. التضخم في حجم العمالة في شركات التأمين مما أدى إلى تواجد مشاكل إدارية متعددة يصاحبها ارتفاع تكلفة التشغيل دون مردود اقتصادي حقيقى ولا شك أن لهذا انعكاس سلبى على مستوى الخدمة الإنتاجية .

١٠. وجود بعض السلبيات من جانب بعض العاملين لشركات التأمين في معاملتهم مع المستأمنين

١١. ضآلة الاهتمام بأساليب التسويق الحديثة للخدمة التأمينية من خلال قياس اتجاهات المستهلكين وأساليب إرضاء العميل .

١٢. نقص الخبرات والكوادر الفنية فقد أدى اتساع سوق التأمين ودخول عنصر المنافسة إلى زيادة الحاجة إلى أعداد كبيرة من الكوادر الفنية في مستويات الإدارة المختلفة وهو ما يعانى منه سوق التأمين المصرى .

١٣. عدم استحداث تغطيات جديدة إلا في أواخر التسعينات .

١٤. أعتمد سوق التأمين لفترة طويلة على وثائق تأمين نمطية .

١٥. يعانى التأمين على الحياة من مشاكل عديدة أدت إلى انخفاض دوره في سوق التأمين وأهم تلك المشاكل ما يلى:

أ. الشكوك التى تدور حول شرعية التأمين من وجهة النظر الإسلامية وخصوصا تأمينات الحياة مما يؤثر في عملية الاكتتاب في عقود التأمين الجديدة كما يتجه البعض إلى إلغاء العقود القائمة خاصة أن مصر بلد إسلامى .

ب. إرتفاع أسعار التأمين على الحياة .

ج. إنخفاض مستوى الخدمة التأمينية بعد البيع .

د. تعقد صياغة وثيقة التأمين على الحياة بالكلمات تكون مفهومة للعاملين في مجال التأمين ولا تكون مفهومة لجمهور المتعاملين

٥. يعتبر إرتفاع معدل الإلغاءات في وثائق تأمين الحياة من أهم المشاكل التي تؤثر في النمو البطيء لسوق التأمين المصري وقد تصل نسبة الإلغاء في بعض الأنواع إلى حوالي ٨٠٪ من الوثائق المصدرة، وغالبا ما تكون معدلات الإلغاء مرتفعة في السنوات الأولى من عمر الوثيقة ثم تقل تدريجياً ثم تزداد في الفترة الأخيرة كما أنه من المعروف أن الأشخاص الذين يطلبون الإلغاء هم الأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة وبالتالي فهم العملاء الجيدين بالنسبة للشركات وهناك مجموعة من العوامل تؤثر في معدلات الإلغاء وهي^(١):

- ◆ ارتفاع أسعار تأمينات الحياة في مصر نتيجة لاستخدام جداول حياة لا تعكس خبرة السوق المصري .
- ◆ التضخم ونقص القوة الشرائية للنقود مما أفقد مزايا وثائق التأمين قيمتها فأنعدمت ثقة الأفراد فيها.
- ◆ الاعتقاد بعدم شرعية التأمين على الحياة.
- ◆ منافسة الأوعية الادخارية للبنوك.
- ◆ إنخفاض أسعار نظم التأمين الإجتماعي مقارنة بما تضمنه من عائد في نهاية المدة وانتظام تحصيلها من الرواتب الشهرية.
- ◆ اختيار المنتجين وطريقة تدريبهم وتقييم إنتاجهم وأثر ذلك على تقديمهم للعملاء وثائق غير مناسبة لاحتياجاتهم وقدرتهم المالية.
- ◆ ضعف اهتمام المنتج بصيانة محفظته وتوثيق صلته بالعملاء ومتابعة سداد الأقساط.
- ◆ ضعف الرقابة على المنتج ومتابعة أعماله من المشرفين عليه.

وجدير بالإشارة ما صاحب ثورة يناير من تعرض العديد من المنشآت والممتلكات والسيارات المؤمن عليها للحريق والسرقة وقد واجهت الشركات بعض المشاكل

(١) السوق المصري في ظل اتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤-٢٥ .

بصدد قيام معيدو التأمين بسداد حصصهم في التعويضات إلا أن الاتحاد المصري للتأمين قد تغلب عليها من خلال الجهود والاتصالات مع معيدى التأمين^(١).

(١) سمير متولى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥ .